دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر

Descriptive and analytical study on relationship between demographic growth and food security in algeria

ط د. ناصف محمد

جامعة الجزائر 03 – الجزائر

Nacef.m@gmail.com

Abstract:

This paper aims to explain and analyze the relationship between demographic growth and food security in Algeria through the analysis of the components of Algerian's imports of the main food products. Also, in order to identify the main domestics food products and which are imported. The study came to a group of results of which the most important are: many products such as wheat, meat, vegetables, etc., some of which are produced locally and others are imported for insufficient production, also, the Algeria's population structure is characterized by the so-called demographic window, in other words, there is a direct correlation between demographic growth and the Algerian food gap. The study presented a number of recommendations, the most important of which is that the Algerian government would prefer to undertake strategic planning to exploit unused agricultural land to achieve self-sufficiency of these products.

Key words: Food security, Food deficit, Demographic growth, Agricultural land.

مقدمة:

أورد بعض الاقتصاديون كالاقتصادي مالتوس أن البشرية محكوم عليها بالموت جوعا في المستقبل، وذلك نظرا لأن عدد السكان -كما قال هو- يتزايد بمتتالية هندسية بينما كمية الإنتاج الغذائي تتزايد بمتتالية حسابية، وهذا معناه أنه كلما ارتفع عدد السكان كلما ازدادت الحاجة للغذاء وارتفع العجز الغذائي، لكن واقعنا يثبت العكس تماما، حيث أن البلد الذي يعاني عجزا غذائيا يمكنه الحصول على غذائه من باقي دول العالم محققا بذلك ما يسمى بالأمن الغذائي النسبي، ويكون هذا إما من خلال استيراد الأغذية بالأموال الخاصة، أو من خلال تلك المساعدات الغذائية الدولية.

والعجز الغذائي الذي تعيشه معظم الدول هو نتيجة لعدة عوامل منها ما هو بشري كالتزايد السكاني الذي تكلم عنه مالتوس، ومنها ما هو اقتصادي، وكذلك منها ما هو نتيجة لعوامل طبيعية كالمناخ السائد في البلد، مثل مناخ الجزائر الذي يتميز بثلاث أقاليم مناخية هي مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ شبه الجاف والمناخ الصحراوي. وبتضافر هذه العوامل فإن هذا يؤدي إلى زيادة العجز الغذائي، وفي ظل ثبات باقي العوامل وارتفاع عدد السكان فإن هذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع العجز الغذائي كالعجز الغذائي الذي تعيشه الجزائر والذي ترتفع قيمته كل سنة بالتوازي مع ارتفاع عدد السكان.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لنقوم فيها بتحليل ووصف علاقة النمو السكاني بالعجز الغذائي في الجزائر، ومعرفة إن كان للنمو السكاني أثر أم لا على العجز الغذائي الذي تعانيه الجزائر وتلجأ للاستيراد لأجل سده. ولأجل معرفة هذا يجب الإجابة على السؤال التالي:

هل ارتفاع قيمة العجز الغذائي في الجزائر لها علاقة بزيادة عدد السكان في هذا البلد؟

أهداف البحث:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى تحليل هيكل الفجوة الغذائية الجزائرية من السلع الغذائية الرئيسية، ومن ثم محاولة التعرف إن كان هناك علاقة للنمو السكاني بهذه الفجوة الغذائية، وكذلك معرفة إن كان تعداد السكان في الجزائر يشكل مشكل أم يمكن لهذا التعداد السكاني أن يتم استغلاله بشكل جيد في عملية التنمية الفلاحية.

منهجية البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع بحثنا هذا اعتمدنا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وهذا لأجل وصف وتحليل التداخل بين النمو السكاني والأمن الغذائي في الجزائر.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: تعاريف ومفاهيم حول الأمن الغذائي.

المحور الثاني: تحليل هيكل واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية (هيكل الفجوة الغذائية).

المحور الثالث: تحليل علاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

المحور الأول: تعاريف ومفاهيم حول الأمن الغذائي

أولا: تعاريف ومفاهيم حول الأمن الغذائي

تعددت التعاريف التي تم تقديمها حول الأمن الغذائي، وفيما يلي سنورد ما أتت به أهم التعريفات المتداولة:

1- في عام 1983، **قدمت منظمة الأغذية والزراعة** تعريفا لها مضمونه أن "الأمن الغذائي هو ضمان أن جميع الناس في كل الأوقات يستطيعون من الناحيتين المادية والاقتصادية الحصول على المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجونها" [1].

2- في عام 1986، تم تقديم تعريف من طرف **البنك الدولي في تقرير حول الفقر والجوع** مفاده أن " الأمن الغذائي هو تلك الحالة التي يستطيع فيها جميع الناس وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي لحياة نشطة وصحية" [2].

3- في عام 1996، **في مؤتمر القمة العالمي للأغذية** تم تقديم تعريف حول الأمن الغذائي مفاده أن " الأمن الغذائي يتحقق عندما يستطيع جميع الناس في كل الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية، الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية، من أجل حياة نشطة وصحية" [3].

إذن فالأمن الغذائي يتحقق في أي بلد لما تتوفر القدرة المادية والاقتصادية لسكان هذا البلد ممن يعيشون على خط الفقر فما فوق، وبالتالي تمكنهم من الحصول على الغذاء الكافي والمغذي والمناسب والآمن في كل الأوقات، لسد احتياجاتهم الغذائية الأساسية التي تضمن لهم دوام صحتهم ونشاطهم.

ويستحسن عدم تدخل طرف آخر يتحمل الفارق في أسعار السلع والخدمات مثل تدخل حكومة البلد في دعم أسعار السلع الضرورية كالدقيق والحليب(دعم السلع الضرورية)، لان تلك الحالة التي توفر فيها الحكومة السلع والخدمات بأسعار في متناول الشعب من خلال تحملها الفارق في أسعار السلع والخدمات لا يمكن تسميتها بالأمن الغذائي.

إن الأمن الغذائي يمكن تحقيقه بشكلين، الشكل الأول يصطلح عليه بالأمن الغذائي النسبي، والشكل الثاني يصطلح عليه بالأمن الغذائي المطلق، وفيما يلي شرح وجيز لهذين المصطلحين:

أ. الأمن الغذائي المطلق: يتحقق الأمن الغذائي المطلق لما تتمكن الدولة من إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية محليا لتوفير الغذاء الذي يضمن لسكان هذا البلد الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وهذا من خلال استغلال كافة الموارد المحلية وتشغيلها تشغيلا تاما أمثلا. ومضمون الأمن الغذائي المطلق هو نفسه مضمون الاكتفاء الغذائي الذاتي الذي يقصد به قدرة البلد على تلبية احتياجاته الغذائية بالاعتماد على إنتاجه الوطني[4].

ب. الأمن الغذائي النسبي: الأمن الغذائي النسبي يتحقق لما تعتمد الدولة على مواردها المالية لاستيراد الغذاء الكافي الذي يضمن لسكانها الحصول على احتياجاتهم الغذائية. وقد يكون الاعتماد على الاستيراد في توفير الغذاء إما بشكل كبير جدا، أي أن استيراد الغذاء يفوق الإنتاج المحلي للغذاء، أو يكون الاعتماد على الاستيراد بشكل طفيف من اجل سد العجز المنخفض في الإنتاج المحلي للغذاء.

ثانيا: مفاهيم حول العجز الغذائي

في حال قدرة البلد على توفير احتياجاته الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، فمثل هذه الحالة يطلق عليها الأمن الغذائي المطلق، وبالتالي مثل هذه البلدان لا تعاني من العجز الغذائي، بينما تلك الحالة التي لا يستطيع فيها البلد توفير احتياجاته الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، حيث يتم توفيرها بعدة طرق أخرى كالاستيراد أو تلك المساعدات الغذائية الدولية، فمثل هذه الحالة يطلق عليها الأمن الغذائي النسبي، وبالتالي مثل هذه البلدان تعاني من العجز الغذائي. والعجز الغذائي هو مصطلح يعكس لنا حالة البلدان التي تعاني نقصا في الاحتياجات الغذائية ولا يمكنها تحقيق اكتفائها الذاتي بسبب ضعف قدرة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء، وهناك من يرى

أن العجز الغذائي هو ذلك النقص في الاحتياجات الغذائية الناجم عن عدم توفر الموارد المالية الكافية التي تمكن هذه البلدان من سد احتياجاتها الغذائية بالاعتماد على السوق الدولية.

بخصوص المفهومين السابقين حول العجز الغذائي، الأول يوحي بأن العجز الغذائي هو عدم قدرة البلد على توفير كافة احتياجاته الغذائية من خلال الإنتاج المحلي وهو المعنى الصائب، بينما المفهوم الثاني يعزي العجز الغذائي إلى نقص الأموال التي تساعد على استيراد النقص في الاحتياجات الغذائية، وهذا يمكن أن نسميه بالعجز المالي والذي يعني تفوق النفقات على الإيرادات. ولتوضيح معنى كلمة عجز فقد جاء في معجم المعاني الجامع من معاني العجز: عجز عن الشّيء: أي عجَز عنه ، ضعُف ولم يقدر عليه، عَجَزَ عَنْ حَلِّ مَشَاكِلِهِ : لَمْ يَجِدِ الْقُدْرَةَ عَلَى حَلِّهَا ، لَمْ يَقْتَدِرْ[5]، والعجز الغذائي هو عدم القدرة على توفير وإنتاج الغذاء بالاعتماد على الموارد المحلية، كعدم قدرة الجزائر وعجزها على إنتاج احتياجاتها الغذائية من اللحوم الحمراء.

والعجز الغذائي نوعان هما:

أ. **العجز الغذائي المزمن:** العجز الغذائي المزمن هو تلك الحالة التي تعاني فيها البلدان الفقيرة بشكل دائم نقصا في احتياجاتها الغذائية.

ب. العجز الغذائي المؤقت: يقصد بالعجز الغذائي المؤقت دخول البلدان في حالة نقص للاحتياجات الغذائية بشكل مؤقت كنتيجة للعوامل الطبيعية.

في حالة العجز الغذائي يلجأ البلد إلى استيراد احتياجاته الغذائية، وتلك الكمية من الاحتياجات الغذائية التي يقوم البلد بتوفيرها عن طريق الاستيراد يصطلح عليها بالفجوة الغذائية، والتي يقصد بها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي[6].

والعجز الغذائي هو من الأمور غير المحبذة للدول التي تعانيه، فهو في ظاهره يعني وجود فجوة غذائية يتم سدها عن طريق الاستيراد من دول أخرى، بينما في جوهره يعني تبعية غذائية للبلدان التي يتم الاستيراد منها لسد الفجوة الغذائية، والتبعية الغذائية هي تلك الحالة التي يكون فيها بلد ما يعتمد على بلدان أخرى لتوفير حاجياته الغذائية، وهذا كنتيجة لعدم قدرة البلد على تلبية الحاجيات الغذائية لشعبه بالاعتماد على إنتاجه المحلي.

المحور الثاني: تحليل هيكل واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية (هيكل الفجوة الغذائية)

الجزائر هي من بين تلك البلدان التي تعتمد على مواردها المالية لسد حاجياتها الغذائية عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وفيما يلي توضيح لمختلف أنواع السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر لسد عجزها الغذائي ومن ثم تلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها.

الجدول رقم 01: السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر

السلعة	السلع الكلية	القيمة بالمليون دولار	النسبة المئوية %
الحبوب	القمح، دقيق القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الأرز.	3641.35	41.9772485
البطاطس	بطاطس	88.12	1.01584169
السكر الخام	سكر خام	859.75	9.91114267
البقوليات	العدس، الحمص، الفول الجاف، الفاصوليا.	229.38	2.64427788
البذور الزيتية	الفول السوداني المقشور، بذور السمسم، فول الصويا، زهرة الشمس، الزيتون(طازج أو محفوظ أو معلب).	85.92	0.99048023
الزيوت النباتية	زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت الفول السوداني، زيت الزيتون، زيت السمسم، زيت الذرة، زيت بذرة الكتان، زيت زهرة الشمس، المرغرين،	710.09	8.18587182
الخضر الطازجة والمجففة والمحفوظة	الطماطم الطازجة، البصل الجاف، الفاصوليا الخضراء، البطيخ والشمام، الخيار والقثاء، الخضر المجهزة والمحفوظة،	32.56	0.37534958

الفاكهة الطازجة والمجففة	البرتقال واليوسفي، الليمون، الموز، التفاح، العنب الطازج، المانجو، التمور والبلح الطازج.	392.65	4.52644393
الأبقار الحية والأغنام والماعز الحية	أبقار، أغنام، ماعز.	129.93	1.49782468
اللحوم الحمراء (الطازجة والمحفوظة ومستحضرات اللحوم)	لحوم الأبقار(طازجة أو مبردة أو مجمدة)، لحوم الأغنام والماعز(طازجة أو مبردة أو مجمدة)، اللحوم الأخرى (طازجة أو مبردة أو مجمدة)، اللحوم (المجففة والمملحة والمعلبة) ومستحضرات اللحوم،	306.98	3.53884568
لحوم الدواجن	الدواجن الحية، الصيصان، الدواجن المذبوحة (طازجة أو مبردة أو مجمدة).	26.89	0.30998619
الألبان ومنتجاتها(لبن سائل)	اللبن الطازج، القشدة، مسحوق اللبن، اللبن المركز والمكثف، الجبن، الزبد والسمن.	2034.45	23.4530087
البيض	بيض التفريخ	0.87	0.0100293
الأسماك	الأسماك(الطازجة أو المبردة أو المجمدة)، الأسماك(المملحة أو المجففة أو المدخنة)، الأسماك المعلبة مستحضرات الأسماك،	135.64	1.56364919

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35، 2015.

إذن بناء على الجدول السابق يتضح لنا أن الجزائر تستورد مجموعة كبيرة من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، ثم تليها الألبان ومنتجاتها، ثم السكر الخام، ثم الزيوت النباتية، ثم الفواكه، ثم البقوليات، ثم اللحوم الحمراء، وتليها بقية السلع الغذائية الرئيسية بكميات منخفضة مقارنة بالسلع سالفة الذكر. والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة كل سلعة في حصيلة السلع الغذائية الرئيسية المستوردة.

شكل رقم 01 : نسبة مساهمة كل سلع في حصيلة السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر

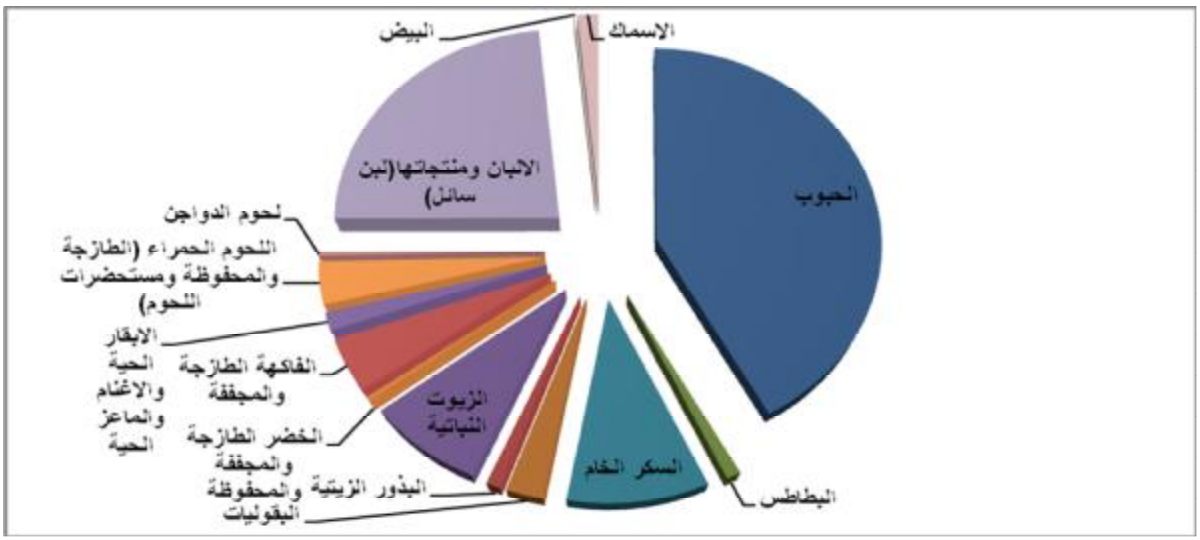

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

تأتي في مقدمة المواد الغذائية التي تستوردها الجزائر الحبوب بمختلف أنواعها، وفي مقدمة الحبوب يأتي القمح، ومن ثم الذرة الشامية، ومن ثم الشعير ومن ثم الأرز ومن ثم الذرة الرفيعة كما هو موضح في الجدول رقم 02.

جدول رقم 02: الكميات التي تستوردها الجزائر من الحبوب لسد فجوتها الغذائية

الحبوب والدقيق	القمح	دقيق القمح	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الأرز
الكمية المستوردة (ألف طن)	7417.00	0.02	770.22	4108.04	0.62	117.31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35، 2015.

هناك بعض الحبوب التي يتعذر على الجزائر إنتاجها بحكم مناخ هذا البلد مثل الذرة الشامية والأرز، بينما القمح والشعير يمكن إنتاجه في هذا البلد (خاصة الشعير الذي يقاوم الملوحة ونقص المياه بدرجة كبيرة)، خاصة بتوفر الأراضي القابلة للزراعة التي تبلغ مساحتها حوالي 7.6 مليون هكتار. فبمثل هذه المساحة القابلة للزراعة لدى بلدان أخرى مثل فرنسا، يمكنها أن تحقق اكتفاء ذاتي من القمح والشعير لنفسها ولبلدان أخرى، بينما في الجزائر لا يمكن حتى توفير أدنى الاحتياجات الغذائية من القمح والشعير بالاعتماد على الإنتاج المحلي، ويعزى هذا إلى جملة من الأسباب منها الاقتصادية، وكذلك البشرية التي تم ذكر بعضها مسبقا، ومنها الطبيعية ونخص بالذكر نوع المناخ في الجزائر الذي ينعكس سلبا بدرجة كبيرة على كمية الأمطار المتساقطة، وهذا لأن معظم المحاصيل الزراعية في الجزائر هي محاصيل بعلية، أي أن محاصيل هذه الأراضي تعتمد على الإمطار، والجزء القليل منها هي محاصيل مروية تعتمد على المياه الجوفية ومياه السدود في سقيها.

فيما يتعلق بالسلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر، نجد أن هذه السلع منها ما يمكن إنتاجه محليا، غير أن الإنتاج المحلي لا يكفي لسد الاحتياجات الغذائية، ومنها ما لا يمكن إنتاجه محليا، وبالتالي لا بد من استيرادها لسد العجز الغذائي في مثل هذه السلع الغذائية الرئيسية. كما نجد انه بالرغم من وجود عجز في المواد الغذائية الرئيسة إلا انه عند النظر لهيكل صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية نجد أن الجزائر تقوم بتصدير بعض من هذه المواد الغذائية مثل السكر والخضر والأسماك. والجدول رقم 03 يوضح بشكل مفصل واردات وصادرات نفس السلع الغذائية الرئيسية.

الجدول رقم 03: هيكل واردات وصادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السلعة	السلع الكلية	المواد المستوردة		المواد المصدرة	
		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
البطاطس	بطاطس	88.12	123.58	0.22	0.64
السكر الخام	سكر خام	859.75	1928.22	227.90	476.52
الزيوت النباتية	زيت الزيتون	1.60	0.42	0.26	0.15
الخضر الطازجة والمجففة والمحفوظة	الطماطم الطازجة،	0.02	0.02	0.003	0.003
	البصل الجاف	1.94	3.14	0.11	0.40
	البطيخ والشمام	0.29	0.53	0.003	0.004
	الخضر المجهزة والمحفوظة	0.07	0.03	32.03	26.61
الفاكهة الطازجة والمجففة	التمور والبلح الطازج.	0.05	0.01	38.31	25.64
اللحوم الحمراء (الطازجة والمحفوظة ومستحضرات اللحوم)	لحوم حمراء	306.98	80.19	0.24	1.82
الألبان ومنتجاتها(لبن سائل)	اللبن الطازج، القشدة، مسحوق اللبن، اللبن المركز والمكثف، الجبن، الزبد والسمن.	2034.45	3579.38	0.25	0.34
الأسماك	الأسماك(الطازجة أو المبردة أو المجمدة)	135.64	42.74	7.75	1.95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35، 2015.

المحور الثالث: تحليل علاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

هناك حقيقة مفادها أن وجود عجز غذائي في الجزائر معناه عدم وجود أمن غذائي مطلق، أو بمعنى آخر، لجوء الجزائر لسد فجوتها الغذائية بالاعتماد على الاستيراد هو دليل على أن الجزائر لا يمكنها ضمان الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية الأساسية بالاعتماد على إنتاجها المحلي، بمعنى عدم تمتع الجزائر بأمن غذائي مطلق. و بما أن هذا البلد من بين تلك البلدان التي لا هي تعاني من الفقر وقلة مواردها المالية، ولا هي من تلك الدول التي تتمتع بالرفاهية وكثرة مواردها المالية، فهذا دليل على أن الجزائر حاليا متمكنة من تحقيق أمنها الغذائي النسبي بفضل مواردها المالية، فهي تقوم بسد فجوتها الغذائية عن طريق الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية لشعبها.

والأمن الغذائي يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها النمو السكاني، حيث يعتبر هذا الأخير من بين أهم العوامل التي لها علاقة بالأمن الغذائي المطلق، إما علاقة سلبية أو علاقة ايجابية. ففي حالة العلاقة السلبية نجد أن النمو السكاني يكون مصحوبا ببناء المرافق العمومية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وكذلك اتجاه السواد الأعظم من اليد العاملة إلى قطاع الصناعات وقطاع

الخدمات والابتعاد عن القطاع الفلاحي، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى نقص في الغذاء المنتج محليا، وبالتالي وجود عجز غذائي يدفع الدولة إلى الاستيراد لسد فجوتها الغذائية الناتجة عن ارتفاع احتياجات شعبيها من الغذاء عما يتم إنتاجه من غذاء داخل حدود هذا البلد، مبتعدة بذلك عن الأمن الغذائي المطلق نحو تحقيق الأمن الغذائي النسبي. بينما تكون العلاقة ايجابية في حالة ما إذا لم يكن ذلك النمو السكاني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، بمعنى متطلبات السكان من السكنات والمرافق العمومية يتم تلبيتها باستهداف الأراضي التي ليس لها علاقة بالزراعة ولا يمكن استصلاحها، كما تكون العلاقة ايجابية في حالة وجود يد عاملة كافية لمزاولة الإنتاج الفلاحي.

كما ذكرنا سابقا، فإن وجود أمن غذائي نسبي في أي بلد، ونخص بالذكر الجزائر، معناه وجود عجز غذائي أو ما يسمى أيضا بوجود فجوة غذائية، والجزائر متعايشة مع هذا الشكل من الأمن الغذائي لعدة أسباب، منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري، والنمو السكاني هو من بين العوامل البشرية ذات العلاقة الايجابية مع العجز الغذائي، حيث كلما ارتفع عدد السكان في بلد ما كلما أدى هذا إلى زيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم زيادة العجز الغذائي في ظل عدم توفر الغذاء الكافي. وما يزيد من حدة العجز الغذائي ذلك النمو السكاني الذي تكون فيه نسبة السكان المعالين* مرتفعة، بينما قد لا يحدث عجز غذائي في ظل ما يسمى بالنافذة الديمغرافية** حتى في حالة التزايد السكاني السريع.

وعليه فإن الكثافة السكانية الكبيرة، وارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة في بعض الدول النامية يؤدي إلى العديد من الإختلالات التي تكون لها آثار سلبية على القطاع الفلاحي بصفة عامة، وعلى إنتاجية العامل في هذا القطاع بصفة خاصة، ويمكن إيضاح أهم هذه الإختلالات فيما يلي[7]:

- زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والزراعية وتفاقم مشكلة الغذاء.
- توفر الأيدي العاملة في الزراعة ومحدودية الأراضي الزراعية.
- حدوث فجوة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الرقعة الزراعية.

النمو السكاني المرتفع يعتبر مشكلة تعاني منها العديد من دول العالم، كما هو الحال مع الوطن العربي الذي عرف تزايد سكاني مذهل في العقود الماضية، وهذا التزايد السكاني يعد من العوامل المسببة لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى إختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكبير للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الفلاحي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الفلاحي في هذه المناطق[8].

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار العربية في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، كما أدى إلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى. ويصاحب النمو الاقتصادي -عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين[9].

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوع[10].

بعد أن أبرزنا مسبقا أن الإعالة الكبيرة هي من بين أهم المسببات للعجز الغذائي، سنحاول التكلم عن نسبتها في الجزائر إن كانت مرتفعة أو منخفضة على طول الفترة 1990-2015، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن الإعالة العمرية في الجزائر ظلت منخفضة على طول الفترة 1990-2015 مقارنة بتعداد السكان في سن العمل، وهذا ما يدل على انخفاض أعباء الإعالة في هذا البلد. بمعنى آخر فإن الجزائر تعيش ما يسمى بظاهرة النافذة الديمغرافية وهذا لكون أن متوسط الإعالة العمرية على طول الفترة 1990-2015 بلغ 12131297.3 نسمة بينما بلغ متوسط تعداد السكان في سن العمل على طول الفترة 1990-2015 20312974.2 نسمة.

الشكل رقم 02: تطور الإعالة العمرية مقارنة بتعداد السكان في سن العمل للفترة 1990-2015

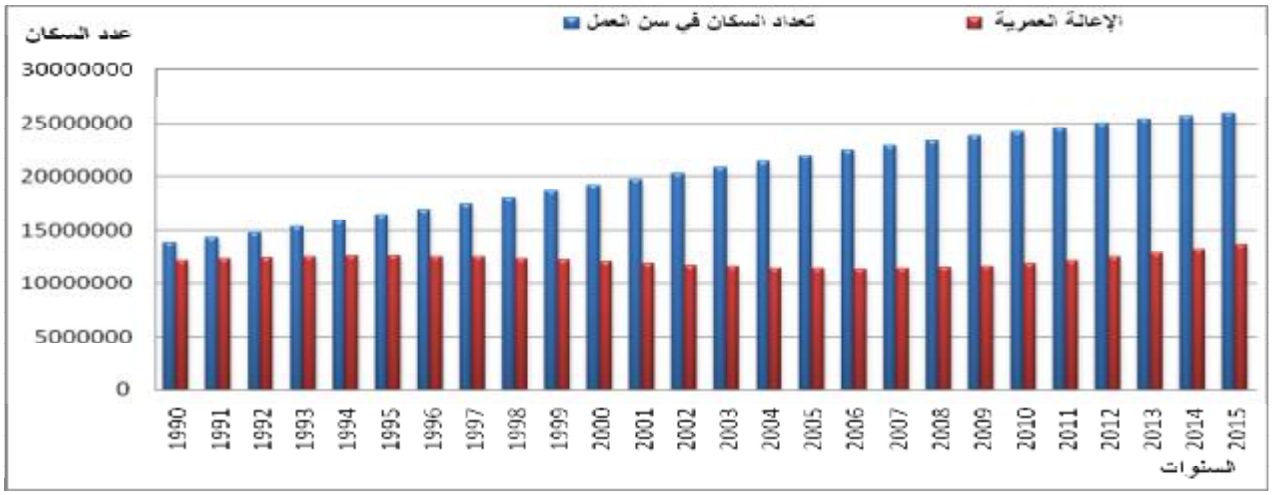

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تمتع الجزائر بظاهرة النافذة الديمغرافية معناه وجود انخفاض في أعباء الإعالة مما يعني أيضا عدم وجود تلك الإختلالات التي لها آثار سلبية على القطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى إنتاجية العامل في هذا القطاع بصفة خاصة، وهذا في حال وجود يد عاملة كافية في القطاع الفلاحي. إما إذا كانت هناك نافذة ديمغرافية تتميز فيها العمالة بالكثرة في القطاع الصناعي والخدماتي على حساب القطاع الزراعي، فهذا سيؤدي بالضرورة إلى وجود إختلالات وآثار سلبية على القطاع الزراعي.

بناء على التحليل السابق لتركيبة سكان الجزائر وفي ظل الأراضي الزراعية التي تتمتع بها الجزائر يمكن القول –نظريا- أنه لا يوجد هناك أي مخاوف أو مخاطر مستقبلية بخصوص تلك الآثار السلبية للنمو السكاني على الأمن الغذائي، وهذا يعتمد على مستوى العمالة التي ستتجه نحو القطاع الزراعي، حيث لن تكون هناك آثارا سلبية في حالة وجود يد عاملة زراعية كافية تؤمن الحاجيات الغذائية للسكان في سن العمل لباقي القطاعات وكذلك للسكان المعالين. بينما ستكون هناك تلك الآثار السلبية المصاحبة للنمو السكاني في حالة عدم كفاية اليد العاملة في القطاع الفلاحي لتوفير الاحتياجات الغذائية لباقي السكان.

هذا من وجهة نظر نظرية، ومن وجهة نظر ميدانية في الجزائر أمكننا الوصول إلى التحليل التالي:

بخصوص حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر هي جد منخفضة مقارنة بالقطاع الصناعي والقطاع الخدماتي، وحسب الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، فإن قطاع الفلاحة كان يُشغل في عام 2015 حوالي 1.2 مليون شخص، أي ما يمثل 8.7% من اليد العاملة في الوطن، بعدما كان يُشغل 2.5 مليون عامل سنة 2013، منهم 1.9 مليون دائمون والباقي عمالة موسمية. وحسب إحصائيات وزارة الفلاحة والصيد البحري بلغ العجز في اليد العاملة الذي سجله قطاع الفلاحة في بداية عام 2015 حوالي 800 ألف يد عاملة، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص يواجهون أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم فلاحي، تحديدا عند غرس المحصول وجنيه، كما أن هذا العجز يرتفع بحوالي 150 ألف عامل إضافية في موسم الحصاد وجني الثمار، وهذا النقص في اليد العاملة أدى إلى تأخر الكثير من الفلاحين في حصد مزارع القمح في عام 2014، ما نتج عنه ضياع حوالي 18% من المحصول[11].

بالنظر إلى مدى مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي، نجد أن هذا القطاع لا تتعدى مساهمته 13.5%، حيث ظلت مساهمته دون هذه النسبة على طول الفترة 1990-2015، ويعزى هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب من بينها اتجاه أغلب أصحاب الفائض المالي إلى استثمار أموالهم في قطاع الصناعات وقطاع الخدمات، وهذا بسبب انخفاض العائد المحقق في حال استثمار أموالهم في القطاع الزراعي وارتفاع التكاليف، وفي حال انخفاض الاستثمار في هذا القطاع فهذا يستلزم بالضرورة انخفاض الطلب على اليد العاملة في هذا القطاع، ناهيك عن ابتعاد اليد العاملة عن هذا القطاع وكذلك عجز اليد العاملة الذي يتم تسجيله سنويا في هذا القطاع.

الشكل رقم 03 يوضح نسبة مساهمة القطاعات الثلاثة في إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2015، إذ يتضح لنا من خلاله أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر مساهمة في إجمالي الناتج المحلي ويليه قطاع الخدمات، ويليهما القطاع الزراعي، حيث بلغ الوسط

الحسابي لمساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي 51.83% على طول الفترة 1990-2015، والقطاع الخدمي بوسط حسابي 38.18%، وفي الأخير القطاع الفلاحي بوسط حسابي 10.11%.

شكل رقم 03: تطور نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2015

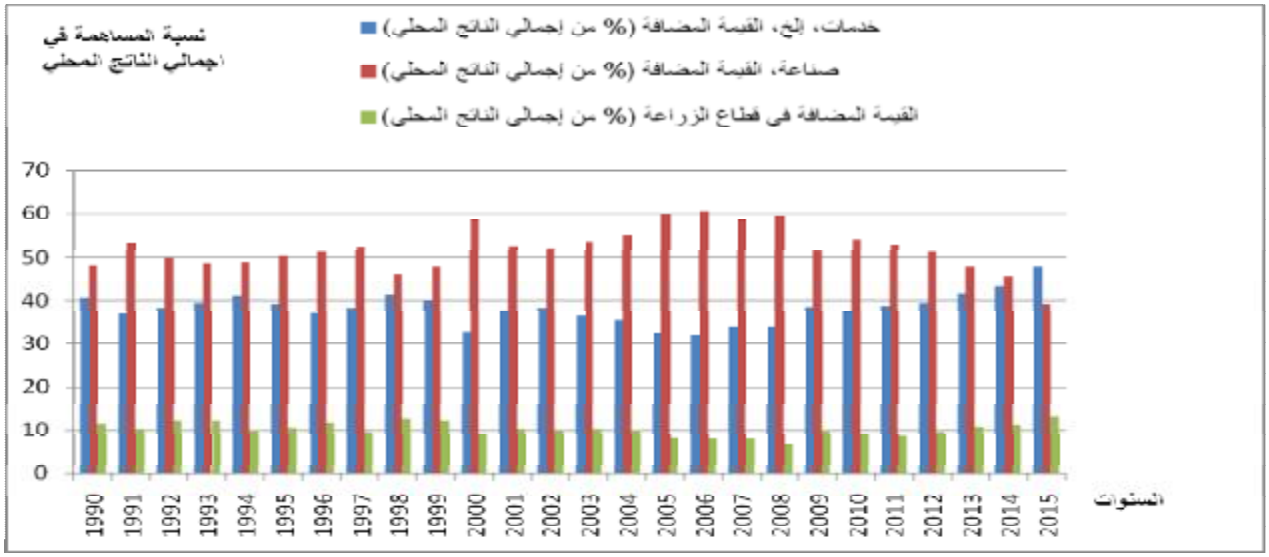

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

بعد التحليل السابق لتركيبة سكان الجزائر وحجم اليد العاملة منها التي تشتغل في القطاع الزراعي، سنحاول فيما يلي تحليل علاقة تطور تعداد السكان بتطور الفجوة الغذائية في الجزائر.

بالاعتماد على الشكل رقم 04 نجد أن تعداد السكان في زيادة مستمرة من بداية عام 1990 حتى عام 2015، حيث ازداد عدد السكان خلال هذه الفترة بـ 13.754155 مليون شخص، وكذلك واردات السلع الغذائية في زيادة مستمرة من بداية 1990 إلى غاية 2014، حيث ازدادت واردات السلع الغذائية بـ 9459.72930061746 مليون دولار خلال هذه الفترة ثم انخفضت إلى 7630.25238301612 مليون دولار في عام 2015.

الشكل رقم 04: تطور تعداد السكان وواردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

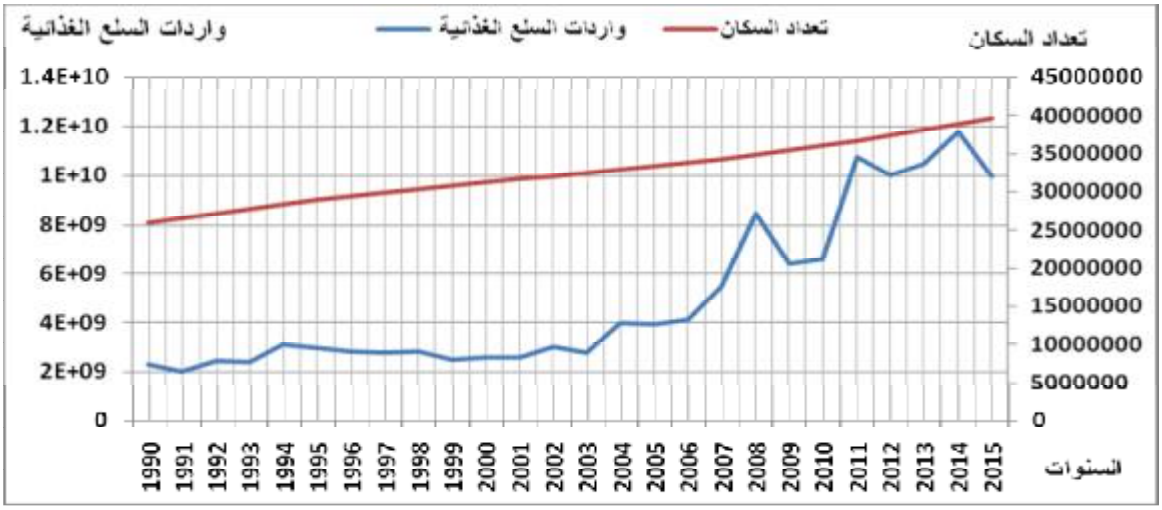

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

إن الملاحظ لمنحنيات الشكل رقم 04 يجد أن الاتجاه العام لكل من تعداد السكان وواردات السلع الغذائية في تزايد مستمر، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة بين هاذين المتغيرين، وهذه العلاقة تكمن في أن ارتفاع تعداد السكان يؤدي إلى ارتفاع السلع الغذائية المستوردة. وبتقدير نوع العلاقة بين هذين المتغيرين بالاعتماد على بيانات الفترة 1990-2015 وإدخالها في البرنامج الإحصائي

EVIEWS 7، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى وجدنا أن العلاقة بين تعداد السكان وواردات السلع الغذائية معنوية إحصائيا، حيث أن معامل التعداد السكاني يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% باحتمال 0.0 وقيمة معامل 727.7321 ، وهذا معناه أن التزايد السكاني يفسر لنا التغير في واردات السلع الغذائية، حيث إذا ارتفع تعداد السكان بمليون شخص فالنتيجة هي ارتفاع الواردات بـ 727.7321 دولار، وبالتالي هناك علاقة طردية بين هذين المتغيرين، والمعادلة التالية التي تم تقديرها توضح ذلك:

FI = 727.732118092*PG - 18644825168.9

حيث أن:

FI: هي واردات السلع الغذائية (الغذاء المستورد).

PG: تعداد السكان(النمو السكاني).

إن العلاقة السابقة هي علاقة منطقية سارية في كل بلد يعجز عن توفير كامل الاحتياجات الغذائية لشعبه عن طريق الإنتاج المحلي، لأنه في ظل ارتفاع تعداد السكان وانخفاض اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتوجهها بكثرة إلى القطاع الصناعي والخدماتي، فإن هذا يُحدث خلل بين الغذاء الذي يتم إنتاجه محليا والاحتياجات الغذائية للسكان، بحيث تصبح الاحتياجات الغذائية للسكان تفوق الإنتاج المحلي، ولأجل سد هذا العجز يتم الاعتماد على الموارد المالية لتوفير الغذاء عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وهذا هو الواقع الذي تعيشه الجزائر.

إن العلاقة الإحصائية السابقة بين النمو السكاني والفجوة الغذائية كما قلنا سابقا هي علاقة منطقية، إذ في حال ثبات كل العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي فإن النمو السكاني يصبح يلعب دورا مهما في التأثير بشكل سلبي على الأمن الغذائي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم استغلال اليد العاملة بشكل جيد وتهميش القطاع الفلاحي، وهذا ما خلق تلك الفجوة الغذائية بشكل خاص في بعض المواد الغذائية كالسكر في الجزائر، حيث وفقا للجدول رقم 01 فإنه تم استيراد كمية سكر خام قدرها 1928.22 ألف طن في عام 2014، والسبب في ذلك هو وجود محتكر واحد يقوم باستيراد السكر الخام وتكريره والمسمى بمجمع سيفيتال، لكن الحكومة الجزائرية قررت منع هذا الاحتكار وفتح الاستثمار في مجال صناعة السكر، وهو ما دفع بعض المستثمرين للشروع في مثل هذه الصناعات كمشروع صناعة السكر من التمور الذي تم إنهاء تنصيبه في أواخر عام 2016، وهو بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 3000 طن من سكر التمر سنويا، وهو ما سيخفض من كمية الفجوة الغذائية في هذه المادة الغذائية في الجزائر، وكذلك سيحفز اليد العاملة للدخول إلى القطاع الفلاحي لزراعة النخيل وإنتاج التمور لتوفير هذه المادة لأجل إنتاج السكر، وليس هذا فقط، بل أيضا هناك احتمال فتح مصانع لصناعة السكر باستعمال مادة قصب السكر التي يمكن إنتاجها محليا، فقد تم تجريب إنتاج مادة قصب السكر في ولاية الوادي وقد نجحت العملية، وفي حال تشييد مصانع لاستخراج السكر من هذه المادة، فإن هذا أيضا سيدفع اليد العاملة ويحفزها لاقتحام القطاع الفلاحي لإنتاج هذه المادة السكرية، وهذا بإمكانه أن يجعل الفجوة الغذائية في مادة السكر تساوي الصفر وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي في مادة السكر وتصدير الفائض.

من خلال التحليل السابق حول مادة السكر يمكن القول أن النمو السكاني يمكن أن يكون ايجابي إذا تم التخطيط بشكل جيد لاستغلاله وتحفيزه بفتح المجال للاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي، كفتح مصانع إنتاج السكر من مادة قصب السكر وتشجيع اليد العاملة على دخول القطاع الفلاحي لإنتاج مادة قصب السكر.

كذلك هو الأمر مع بعض مكونات الفجوة الغذائية الجزائرية من المواد الغذائية كالبطاطس، فيمكن تخفيض الفجوة الغذائية في هذه السلعة إلى الصفر، وذلك من خلال فتح المجال للتصدير ومساعدة الفلاحين على هذه العملية، وهذا ما سيحفز اليد العاملة على اقتحام القطاع الفلاحي وإنتاج هذه السلعة بشكل يؤدي إلى تحقيق اكتفاء ذاتي وكذلك تصدير في نفس الوقت الفائض من هذه المادة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب يد عاملة، وهنا تأتي أهمية التعداد السكاني ليتم استغلاله بشكل ايجابي، وكما تكلمنا مسبقا بخصوص الجزائر عن الإعالة العمرية وتعداد السكان في سن العمل، فهذا البلد تعداد سكانه في سنة العمل يفوق الإعالة العمرية بكثير، وهو ما يوحي بالتركيبة الجيدة لسكان الجزائر كما يوحي أيضا بعدم وجود أي مخاوف مرتبطة بتعداد سكان الجزائر وانعكاسها على الأمن الغذائي في هذا البلد.

والذي يعزز صدق التحليل السابق هو مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، فقد أوردنا سابقا أن معظم محاصيل الجزائر هي محاصيل بعلية تعتمد على مياه الأمطار، بمعنى أن الجزء الكبير من الأراضي الصالحة للزراعة يتم سقيه بالاعتماد على مياه الأمطار كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: تقسيمات الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة 2010-2014

الوحدة: ألف هكتار

السنة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة *	الإجمالي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية	/	/
2010	482.30	451.24	3691.80	533.98	3275.71	8435.03
2011	488.28	455.82	3723.70	531.18	3246.51	8445.49
2012	483.80	465.28	4353.66	577.63	3152.33	9032.7
2013	510.09	455.11	3818.84	634.38	3043.45	8461.87
2104	509.10	486.46	3743.15	660.79	3065.54	8465.04

* المساحة المتروكة تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 32، 33، 34، 35.

إذن من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أنه على طول الفترة 2010-2014 كانت أعلى نسبة من مساحة الأراضي الزراعية ذات المحاصيل المستديمة يعتمد سقيها على مياه الأمطار والنسبة الأدنى تعتمد على مياه الري، حيث في عام 2014 قدرت مساحة المحاصيل المستديمة بـ 995.56 ألف هكتار، 51.13% يعتمد سقيها على مياه الأمطار، و48.86% يعتمد سقيها على مياه الري، وكذلك هو الأمر مع الأراضي الزراعية ذات المحاصيل الموسمية، حيث أن السواد الأعظم من مساحتها يعتمد سقيه على الأمطار، بينما الجزء القليل يعتمد على مياه الري وهذا على طول الفترة 2010-2014، حيث كانت مساحة الأراضي ذات المحاصيل الموسمية عام 2014 4403.94 ألف هكتار، 85% منها يعتمد سقيه على مياه الأمطار، و15% منها يعتمد سقيه على مياه الري، بالإضافة إلى وجود أراضي زراعية غير مستغلة في احد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية، حيث بلغت نسبتها عام 2014 34.21% من المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة.

نستنتج من التحليل السابق أن هناك جزء كبير من الأراضي الزراعية في الجزائر لا يتم استغلاله بشكل جيد، أو يعتمد سقيه على مياه الأمطار، وهذا ما يبرر لجوء الجزائر إلى استيراد الحبوب والخضر من دول أخرى رغم توفرها على مساحة لا بأس بها من الأراضي الصالحة للزراعة، فلو تم الاهتمام بهذه الأراضي وتوفير المياه لها بإنشاء سلسلة من السدود الصغيرة، تنقل المياه إليها سواء من المياه الفائضة على السدود الكبيرة، أو يتم استغلال مياه البحر وتحليتها ومن ثم ضخها إلى هذه السدود، فحتما هذا سيقضي 100% على بعض مكونات الفجوة الغذائية كالقمح والشعير والبطاطس والبصل، وكذلك اللحوم الحمراء التي تعاني الجزائر عجزا في إنتاجها، فقط الأمر يعتمد على خطط تنموية إستراتيجية للقطاع الفلاحي وليس مجرد رمي للأموال في غير أمكنتها.

تتمتع الجزائر بتعداد سكان يصل إلى 41.2 مليون نسمة في مطلع عام 2017، هيكل تعداد السكان تفوق فيه نسبة السكان في سن العمل نسبة الإعالة العمرية، يد عاملة تفوق 12 مليون نسمة، أراضي زراعية تتعدى 8600 ألف هكتار، احتياطي صرف ومصادر دخل نفطية، في ظل هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية، يمكننا القول انه لا مجال للتخوف بخصوص تلك الانعكاسات السلبية لعدد السكان في الجزائر على أمنها الغذائي، لكن بشرط المسارعة في استغلال هذه الإمكانيات أحسن استغلال قبل نضوب النفط الذي بفضله تتحصل الجزائر على العملة القيادية.

خاتمة:

استهللنا مقدمة بحثنا هذا بقول للاقتصادي مالتوس وسنستهل أيضا خاتمة بحثنا هذا بما قاله عن النمو السكاني وزيادته بشكل هندسي وعن الغذاء وزيادته بمتتالية هندسية، فما يمكن قوله هو أن تفكيره كان منطقيا في حدود الاقتصاد المغلق الذي يستغل ثرواته الطبيعية استغلالا تاما لإنتاج الغذاء، ففي هذه الحالة مثل هذا البلد جزء من سكانه معرض للمجاعة ومن ثم الموت، لكن في ظل وجود العديد من الدول والعديد من القارات، والعديد من الميزات لكل بلد من بلدان القارات الخمس، لا يمكن حدوث شيء مما تخوف منه الاقتصادي مالتوس، وهنا تأتي الحكمة الربانية في اختلاف بلدان وقارات العالم وتميزها عن بعضها بثرواتها الطبيعية، فقد قال الله عز وجل في الآية 49 من سورة القمر **(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)**، وكذلك قول الله عز وجل في الآية 06 من سورة هود **(وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ)**، فحتى ولو استنفذت كل مصادر الغذاء في البلد الواحد، فهناك مساعدات غذائية دولية، وهناك قروض دولية يمكن استغلالها في استيراد الغذاء.

إذن فالنمو السكاني لا يمكن اعتباره عامل مؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي، وهذا ما التمستاه من تحليلنا لحالة الجزائر في هذا البحث، فبالرغم من معاناة الجزائر من فجوة غذائية في بعض السلع الغذائية الرئيسية إلا أن هذا ليس مستمرا، فعلى سبيل المثال القمح والشعير يتم إنتاجه في الجزائر، لكن الإنتاج لا يكفي وبالتالي يتم سد هذا النقص عن طريق الاستيراد، فهذا نتيجة للإهمال والقصور في استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر، فقد تبين من تحليلنا في هذا البحث تمتع هذا البلد بأراضي زراعية كفيلة بتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض من السلع المكونة للفجوة الغذائية الجزائرية، وبطبيعة الحال تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتمد على اليد العاملة، وهنا تبرز أهمية التعداد السكاني للقيام بهذه العملية، خاصة تعداد سكان الجزائر الذي يتميز بما يسمى بالنافذة الديمغرافية، وبالتالي فالتعداد السكاني لا يشكل أي تهديد على إنتاج الغذاء في الجزائر.

نتائج البحث:

يمكن إيجاز أهم نتائج بحثنا هذا في النقاط التالية:

- جزء من مكونات الفجوة الغذائية الجزائرية يمكن إنتاجه محليا كاللحوم والقمح والشعير والخضر والسكر.
- تعاني الجزائر عجزا غذائيا مؤقت وليس دائم نظرا لوجود أراضي زراعية كافية لتحقيق أمن غذائي في بعض السلع المكونة للفجوة الغذائية الجزائرية والتي يساعد المناخ في إنتاجها في هذا البلد.
- هيكل التعداد السكاني في الجزائر يعتبر من بين أفضل الهياكل، نظر لانخفاض نسبة الإعالة العمرية وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، واتصاف هذا الهيكل بما يسمى بظاهرة النافذة الديمغراقية.
- وجدنا أن هناك علاقة إحصائية طردية بين النمو السكاني والفجوة الغذائية في هذا البلد، إلا أننا نؤكد على أن التعداد السكاني في الجزائر لا يشكل أي تهديد على الأمن الغذائي في هذا البلد، وهذا نظرا لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير مستغلة بشكل جيد يمكنها أن توفر الغذاء لضعف سكان الجزائر في حال تم استغلالها أحسن استغلال.
- لا يمكن اعتبار النمو السكاني بمثابة مشكلة تهدد الأمن الغذائي للبشرية ، وهذا لأن الله عز وجل قد خلق كل شيء بقدر، وكذلك وعدنا الله عز وجل بأنه ما من دابة في الأرض إلا وهو رازقها، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إن أحدكم لن يموت حتى يستوفي رزقه"، وبالتالي مادام الإنسان حيا فإن قوته الذي كتبه له الله عز وجل سيصله في وقته المعلوم.

التوصيات:

من جملة ما يمكننا أن نوصي به بناء على نتائج بحثنا هذا ما يلي:

- على الجزائر أن تقوم بالتوفيق في توجهات اليد العاملة إلى كل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي، وذلك من خلال تقديم التحفيزات وتوفير المتابعة والإشراف للراغبين في الاستثمارات الفلاحية، وهذا من أجل الاستغلال الكامل للأراضي الصالحة للزراعة وتخفيض الفجوة الغذائية خاصة لما يتعلق الأمر بتلك السلع الغذائية الإستراتيجية التي يمكن إنتاجها محليا كالقمح والشعير.
- السماح للخواص بالاستثمارات في السلع الغذائية الرئيسية التي يتم استيرادها كالسكر، كاستثمار صناعة السكر من التمور الذي أصبح يؤتي أُكله في ولاية بسكرة، ومثل هذه الاستثمارات تُنشط القطاع الفلاحي نظرا لأن مدخلات مثل هذه الصناعات مصدرها القطاع الفلاحي من قصب سكري، تمور وبنجر سكري.

- استهداف الثروة البشرية العاطلة عن العمل وتوعيتها بمدى أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة لهم وبالنسبة للبد وبالنسبة للأجيال القادمة.
- انتهاج إستراتيجية التوسع العمراني على حساب المناطق الصخرية وليس على حساب الأراضي الزراعية لضمان حقوق الأجيال القادمة من أراضي زراعية، خاصة وأن ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أصبحت ظاهرة طبيعية في الجزائر.
- تطبيق مبادئ الشريعة في حياتنا العملية، والإخلاص لله عز وجل في أعمالنا حتى يوفقنا الله عز وجل في تنمية اقتصادنا بشكل عام وفلاحتنا بشكل خاص مصداقا لقول الله عز وجل في الآية 11 من سورة الرعد **(إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ).**

الهوامش:

1- Trade reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, research paper, Rome, 2003, p 27. www.fao.org 10-06-2016 .

2- World Bank. 1986. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. Washington DC , p 1. www.worldbank.org 14-03-2017 .

3- Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action. World Food Summit 13-17 November 1996. Rome. www.fao.org 15-03-2017 .

4- Gérard Azoulay, Jean-Claude Dillon, La sécurité alimentaire en Afrique: manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies, KARTHALA Editions, paris, 1993, p 138.

5- معجم المعاني الجامع، www.almaany.com.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر "الأمن الغذائي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2009، ص 172.

*يقصد بالسكان المعالين كل من الأطفال الأقل من 15 سنة والمسنين فوق 65 سنة الذين يعتمدون في معيشتهم على جهود المكتسبين (العاملين بين سن 15 و سن 64).

**تعرف النافذة الديمغرافية بأنها ظاهرة ديمغرافية - سكانية - تحدث عندما ينتقل المجتمع من نمط إنجاب وإعالة الأطفال بشكل مرتفع إلى مرحلة تتميز بالانخفاض في معدلات الإنجاب، وكذلك الانخفاض في نسبة حجم فئة الأطفال أقل من 15 سنة بالمقارنة مع إجمالي السكان، مقابل ارتفاع في نسبة فئة السكان في سن العمل (15 - 64 سنة)، وبقاء نسبة الفئة العمرية في الأعمار المتأخرة (65 سنة فأكثر) منخفضة.

7- محمد علي حزام غالب المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء، ط1، الأردن، 2012، ص ص،41، 42، 43.

8- المصطفى ولد سيدي محمد ، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، http://www.aljazeera.net 2017/4/07 .

9- المصطفى ولد سيدي محمد ، مرجع سابق.

10- نفس المرجع.

11- حمزة كحال، نقص السواعد يهدد القطاع الزراعي في الجزائر، www.alaraby.co.uk 2017/05/10 .

12- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org .

13- القرآن الكريم: الآية 49 من سورة القمر، الآية 06 من سورة هود، الآية 11 من سورة الرعد.